

التنافسية السياحية عبر العالم

الدار البيضاء - نور الدين سعودي

تترجع الدول الأوروبية على عرش السياحة العالمية فيما يتعلق بتنافسية القطاع، مع أن أول الدول السياحية العالمية لا تحتل الصدارة، بينما تأتي أولى الدول الإسلامية والعربية بعد الرتبة 30، هذا ما يستخلص من تقرير دولي حول تنافسية الصناعة السياحية عبر العالم لسنة 2009.

قطر



لتقديم المؤشر العام الذي تم اعتماده في الدراسة المقارنة للدول المختارة وتحليل مقارن للعوامل التي يبدو أنها تؤثر على تنافسية تلك الدول في مجال تنمية الصناعة السياحية.

أصدر "المنتدى الاقتصادي العالمي" مؤخرا تقريرا درس فيه تنافسية الصناعة السياحية خلال سنة 2008، شمل 133 دولة من أبرز الجهات السياحية عبر العالم.

وخصص هذا التقرير جزأه الأول

أما أول دولة إسلامية من ناحية التنافسية السياحية عالميا، هي ماليزيا التي أتت في الرتبة 32 (بنقطة 4,71) وتأتي مباشرة بعدها أول دولة عربية، الإمارات العربية المتحدة في الصف 33، ثم قطر (37) والبحرين (41) وتونس (44) والأردن (54) وتركيا (56) ومصر (64) وعمان (68) والمملكة العربية السعودية (71) والمملكة المغربية (75).

وهذا الترتيب، وإن كان لا يشرف الوجيهات السياحية الإسلامية بما تزخر به من مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية ودينية وحضارية متميزة

وبناء على هذا المؤشر، احتلت بدون مفاجأة سويسرا المرتبة الأولى عالميا (بنقطة 5,68)، أمام النمسا (5,46) وألمانيا (5,41)، محتفظة بذلك على مراتبها لسنة 2007. وتأتي بعدها فرنسا وهي أول دولة من حيث عدد السياح في العالم، والتي أحرزت تقدما مهما بالمقارنة مع السنة الماضية، حيث كانت في المرتبة العاشرة. ثم نجد كندا التي قفزت من الرتبة 9 إلى الرتبة الخامسة، وإسبانيا التي تراجعت من الصف الخامس إلى السادس، وبعدهما السويد والولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت بدورها من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثامنة.





النمسا

أما الجزء الثاني من التقرير، فتعرض إلى أهم التحديات التي تواجه الصناعة السياحية. ومن بينها تآثر القطاع السياحي البالغ بتغيرات سعر البترول، خاصة مع السعر القياسي الذي بلغه في صيف 2008 (147 دولار)، والذي وإن انخفض فيما بعد (حاليا إلى أقل من 60 دولار)، فإنه سيتجه نحو الارتفاع على المدى المتوسط، مما سيؤثر على القطاع السياحي بصورة عامة وقطاع النقل بشكل خاص. وهذا ما يتطلب تغيير في تصرف كافة الفاعلين السياحيين.

كما أن التقرير ناقش ضرورة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

عالميا (أهرام مصر، مآثر حضارة بين النهرية والنجف بالعراق، والمزارات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، مآثر الحضارة الرومانية بالأردن ولبنان وتونس والمغرب ...، ناهيك عن السواحل الشاطئية والمناطق الجبلية والصحراوية...)، فإنه من شأنه أن يحث حكومات هذه الدول، وبالخصوص وزارات السياحة وكافة الفاعلين من القطاعين العمومي والخاص، على بذل المزيد من الجهد والمثابرة من أجل تحسين جودة خدماتها وتنويعها وملاءمتها والمعايير الدولية، مما سيسمح بترقية تصنيفها على المستوى العالمي.

الصحة، والأهمية الموكلة للصناعة السياحية، وبنيات النقل الجوي، وبنيات النقل للطرق، وبنيات السياحة، وبنيات التواصل، وتنافسية أثمان الصناعة السياحية، والموارد البشرية، والانفتاح إزاء السياح والسياحة، والموارد الطبيعية والموارد الثقافية. وأعلى نقطة لكل مؤشر هي 7.

وأهمية التنمية المستدامة ضمن ظرفية عالمية تطبعها الأزمة الاقتصادية. وثمة دراسة على كيفية إنشاء مجلس وطني للتنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر العام المعتمد في هذه الدراسة يتكون من 14 مؤشرا فرعيا يتعلق بالسياسات والأنظمة القانونية، و"الاستدامة" البيئية، والأمن، والمنظومة الصحية وحفظ



ماليزيا